التدليس عند سعيد بن أبي عروبة

بحث مقدم استكمالاً من متطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه

اعداد

ربيع شحاته عبد الحكيم حسن

مُقدمة :

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، سبحانه ، تقدست أسماؤه و جلت صفاته خلق الإنسان ،علمه البيان . والصلاة والسلام علي صاحب البلاغة العالية والحكم السامية ، صفوة خلق الله و خاتم رسله الذي أوتي جوامع الكلم ، و روائع الحكم ، و من نهج نهجه وسار علي سنته .

أما بعد ..

من الآفات التي تعتري الراوي في مروياته و تقدح في قبول روايته التدليس وهو يختلف باختلافات أنواعه تساهلاً و ردًّا في المرويات .

و قد قسم الحافظ في طبقاته ، المدلسين إلى خمسة أقسام مراتب؛ و ذلك كالتالي :

المرتبة الأولى : من لم يوصف بذلك الا نادرا كيحيى بن سعيد الأنصاري .

المرتبة الثانية: من احتمل الائمة تدليسه و أخرجوا له في الصحيح لإمامته و قلة تدليسه في جنب ما روى؛ كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة .

المرتبة الثالثة : من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقًا ومنهم من قبلهم؛ كأبي الزبير المكي .

المرتبة الرابعة : من اتفق على أنه لا يحتج بشئ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء و المجاهيل؛ كبقية بن الوليد.

المرتبة الخامسة من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود و لو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرًا ؛كابن لهيعة . [1]

---

[1]) طبقات المدلسين (ص13 ، ص14)

- و سعيد بن أبي عروبة من المرتبة الثانية و هو ممن اغتفر تدليسه [1]

من خلال استقراء الكتب التي عنيت ببحث التدليس يمكن أن نذكر بعد عون الله بعض أسماء الرواة المدلسين عونا للباحث علي معرفتهم والوقوف علي أحوالهم حتي لا يغتر باحث بكونهم ثقات فيصحح حديثهم .

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيي الأسلمي الشافعي (من الخامسة)

إبراهيم بن سليمان الأفطس (من الثانية)

إبراهيم بن زيد النخعي(من الثانية)

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الحافظ أبو نعيم صاحب التصانيف الكثيرة الشائعة, منها حلية الأولياء, ومعرفة الصحابة, وغيرها, كانت له إجازة من أدركهم ولم يلقهم فكان يروي عنهم بصيغة (أخبرنا) ولا يبين كونها إجازة, لكنه كان إذا حدث عمن سمع منه يقول (حدثنا) , سواء أكان ذلك قراءةً أو سماعًا, و هو اصطلاح له, تبعه عليه بعضهم, وفيه نوع من التدليس بالنسبة لمن لا يعرف ذلك.

أحمد بن محمد إبراهيم بن حازم السمرقندي (من الأولى)

أحمد بن عبد الجبار العطاردي الكوفي (من الثالثة)

إسحاق بن راشد الجزري(من الأولى)

إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي(من الثانية)

إسماعيل بن عياش أبو عتبة العنسي (من الثالثة)

أشعث بن عبد الملك الحمراني البصري: (من الثانية) [2] ، وغيرهم الكثير .

المبحث الأول : تعريف التدليس لغة واصطلاحًا .

التدليس لغة : مأخوذ من الدَّلسُ بالتحريك : الظُّلمةُ وفلان لا يُدالِسُ ولا يُوالِسُ أي لا يُخادِعُ و لا يَغْدُرُ ، والمدالسةُ المخادعةُ ، وفلان لا يُدالسُك : لا يُخَادِعُك ولا يُخْفِي عليك الشيء ؛ فكأنه يأتيك به في الظلام و قد دَالَسَ مُدالَسةً ، و دلس في البيع و في كل شيء إذا لم يبين عيبه و هو من الظُّلمةِ والتدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري ، قال الأزهري و من هذا أخذ التدليس في الإسناد [3] .

أقسام التدليس :

أ) تدليس الإسناد : وهو بأن يروي – الراوي – عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهما سماعه قائلا : قال فلان أو عن فلان ونحوه وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره .[4] وذكر النووي في التقريب مثله دون ذكر " عمن لقيه " وزاد : ضعيفًا أو صغيرًا تحسينًا للحديث . [5]

ب) تدليس الشيوخ : قال النووي : بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف [6] ذكر ابن الملقن مثله و زاد : " به كي لا يعرف " [7] .

ج) تدليس التسوية : و هو أن يروي عن شيخ له ثقة، عن رجل ضعيف، عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط. [8]

ثانياً : حكم التدليس .

التدليس في الحديث مكروه عند أكثر أهل العلم فقد عظم بعضهم الشأن في ذمة [9]؛ قال الشافعي : قال شعبة بن الحجاج : التدليس أخو الكذب . [10] و قال شعبة : التدليس في الحديث أشد من الزنا ؛ و لأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس [11] ، و قال أبو أسامة [12] خرب الله بيوت المدلسين ما هم عندي إلا كذابون [13] ، و قال حماد بن زيد [14] التدليس كذب . [15] و ذكر حديث النبي– صلى الله عليه وسلم–: " المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور " [16].

و قال حماد : و لا أعلم المدلس إلا متشبعا بما لم يعط [17] .

و قال ابن المبارك : لأن نخر من السماء أحب إلي من أن ندلس حديثًا [18] وقال أيضًا : إن الله لا يقبل التدليس [19] وقال وكيع : الثوب لا يحل تدليسه فكيف الحديث ! [20] و قال بعضهم [21] المدلس داخل في قول النبي– صلى الله عليه وسلم– : " من غشنا فليس منا " [22] ؛ لأنه يوهم السامعين بأن حديثه متصل وفيه انقطاع . هذا إن دلس عن ثقة فإن كان ضعيفًا فقد خان الله ورسوله ، و هو كما قال بعض الأئمة حرام إجماعًا [23].

و أما ما نقله ابن دقيق العيد [24] عن الحافظ أبي بكر[25]أنه قال التدليس: اسم ثقيل شنيع الظاهر، لكنه خفيف الباطن سهل المعني فهو محمول علي غير المحرم منه ودونه أي دون

الأول من تسمى تدليس الإسناد، و فصل عنه لعدم الحذف فيه(26)
قلت : وأشد أنواع التدليس كراهة بل ويحرم هو تدليس التسوية لكون الراوي المدلس يسقط شيخ شيخه الضعيف الذي بين ثقتين ويسوي السند ويصرح هو بالسماع بينه وبين شيخه فيوهم من ليس بخبير بصناعة الحديث ولا بعلله من كتب الأئمة الكبار أن السند صحيحًا فيصحح ما لا يستحق التصحيح و ينسب إلي رسول الله ما لا يجوز أن ينسب إليه . و الله أعلم . ومما يدلل علي كراهته كراهة شديدة بل وحرمته أقول الأئمة : وإليك بيانها قال العراقي في تدليس التسوية : إنه قادح فيمن تعمد فعله . (27) و قال العلائي : و بالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقًا و شرهًا، لكنه قليل بالنسبة إلي ما يوجد عن المدلسين (28) و قال شيخ الإسلام –ابن حجر–:لا شك أنه جرح وإن وصف به الثوري والأعمش فلا اعتذار أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفا عند غيرهما . (29)

المبحث الثاني : حكم رواية المدلس :

اختلف العلماء في حكم رواية المدلسين تدليس الإسناد علي أقوال :

القول الأول : الرد مطلقًا سواء بينوا السماع أم لا ، دلسوا عن الثقات أم لا ، وهو قول فريق من المحدثين والفقهاء ، حتى بعض من احتج بالمرسل محتجين لذلك بأن التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة و الغش حيث عدل عن الكشف إلي الاحتمال وممن حكي هذا القول القاضي عبد الوهاب (30) في الملخص فقال : التدليس جرح فمن ثبت تدليسه لا يقبل حديثه مطلقًا ، وقال : وهو الظاهر علي أصول مالك.(31)

القول الثاني : القبول مطلقا صرحوا بالسماع أم لا حكاه الخطيب في كفايته . فقال : قال كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته، و ذهب إلي ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعني الإرسال . (32)

القول الثالث : قبول حديث المدلس إذا صرح بالسماع ، وقبوله أيضًا إذا لم يصرح بالسماع إلا إذا تبين في خبر بعينه أنه لم يسمعه (33)؛ لما رواه الخطيب في كفايته بسنده عن محمد بن أحمد بن يعقوب قال حدثني جدي يعقوب بن شيبة : سألت يحيي بن معين عن التدليس

فكرهه و عابه ؛ قلت له : أفيكون المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول حدثنا أخبرنا ، فقال : لا يكون حجة فيما دلس" (34)، و لقول أبي الحسن القطان : إذا صرح المدلس قبل بل خلاف ، و إذا لم يصرح فقد قبله قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه ، ورده آخرون ما لم يتبين أنه سمعه "(35)

القول الرابع : التفصيل : قبول ما صرح فيه المدلس شريطة أن يكون ثقة ضابطًا لا يخالف من هو أوثق منه ، و ألفاظ السماع و ما كان بسبيله هي : (سمعت ، حدثنا ، أخبرنا ، أنبأنا ، قال لي ، سالت ، ذكر لي أخبرني من لفظه ، حدث و أنا أسمع ، قرى عليه و أنا حاضر ، و ما يجري مجرى هذه الألفاظ) ورد ما عنعن فيه المدلس وحمله علي الانقطاع إلا بقرينة؛ كرواية شعبة عن الثلاثة عمرو بن عبد الله المشهور بأبي إسحاق السبيعي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وكرواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر ، و رواية سفيان بن عيينة لكونه لا يدلس إلا عن ثقة . وهو المذهب الصحيح كما قال الخطيب في كفايته (36) .

المبحث الثالث : حكم عنعنة المدلس في الصحيحين :

اختلف العلماء في عنعنة المدلس في الصحيحين على قولين :

القول الأول : أنها محمولة علي الاتصال والصحة ؛ لما جزم به ابن الصلاح وتبعه النووي ، بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول علي ثبوت سماعه من جهة أخري (37) .

قال النووي في مقدمته على صحيح مسلم : واعلم أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعًا ، فيذكر رواية المدلس بعن ، ثم يذكرها بالسماع ، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته . (38) و كذا قال الحافظ الحلبي في القدح المعلي فقال : (إن المعنعنات التي في الصحيحين منزلة "منزلة السماع) (39) .

القول الثاني : أنه لا فرق بين الصحيحين وغيرهما في عنعنة المدلس وذهب إلي هذا تقي الدين ابن دقيق العيد وصدر الدين بن المرحل و ابن حجر؛ و إليك أقوالهم :

قال ابن دقيق العيد : لا بد من الثبات علي طريقة واحدة ، إما القبول مطلقًا في كل كتاب أو الرد مطلقًا في كل كتاب ، أما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه فغاية ما يوجه به أحد أمرين :

1- إما أن يدعي أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها . قال : و هذا إحالة علي جهالة واثبات أمر بمجرد الاحتمال .

2- و إما أن يدعي أن الإجماع علي صحة ما في الكتابين دليل علي وقوع السماع في هذه الأحاديث ، و إلا كان أهل الإجماع مجمعون علي الخطأ وهو ممتنع . قال : لكن هذا يحتاج إلي إثبات الإجماع ، الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه ، قال وهذا فيه عسر ، قال ويلزم علي هذا ألا يستدل بما جاء في راوية المدلس خارج الصحيح ولا يقال هذا علي شرط مسلم مثلا ؛ لأن الإجماع الذي يدعي ليس موجودا في الخارج انتهي ملخصا (40) وقال صدر الدين بن الوكيل في كتاب الإنصاف : إن في النفس غصة لأنها دعوة لا دليل عليها ولا سيما أن قد وجدنا كثيرا من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها (41).

قال الحافظ : و ليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج فيحمل كلامهم هنا علي ما كان منها في الاحتجاج فقط وأما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها، و كذلك المدلسون الذي خرج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك بل هم علي مراتب الأولي من لم يصف بذلك إلا نادرا وغالب روايتهم مصرحة بالسماع . الثانية من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لإمامته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روي من الحديث الكثير أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة . الثالثة من أكثروا من التدليس وعرفوا به (42) .

قلت : تلقي الأمة بالقبول للصحيحين يجعلنا نقبل عنعنة المدلس في الأصول دون المتابعات؛ لأن المتابعات ليست علي شرطهما لقول ابن حجر السابق ذكره . وأن مسلمًا إنما اختار من حديث المدلسين ما لم يدلسوا فيه لاشتراطه الصحة . والصحة تقتضي السلامة من التدليس . و اعلم أنه لن يسلم لك عنعنة مدلس في الصحيحين ؛ لأن جل المدلسين في

الصحيحين من المرتبة الأولي والثانية ، وأما ما كان من المرتبة الثالثة فستجد تصريحه بالسماع في مكان أخر إما في الصحيح أو في السنن والمسانيد والمستخرجات والمعاجم والأجزاء الحديثية . ووجود متابعات وشواهد تقوي عنعنة المدلس ؛ فالمتابعة (43) والشاهد (44) يقويان الرواية . ووجود قرينة تبين أن حديثه بالعنعنة محمول علي السماع .

قال التاج أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى و من نظم الذهبي في أسماء المدلسين.

خذ المدلسين يا ذا الفكر ... جابر الجعفي ثم الزهري
والحسن البصري قل مكحول ... قتادة حميد الطويل
ثم ابن عبد الملك القطيعي ... وابن أبي نجيح المكي
والثبت يحي بن أبي كثير ... والأعمش الناقل بالتحرير
وقل مغيرة أبو إسحاق ... والمرئي ميمون باتفاق
ثم يزيد بن أبي زياد ... حبيب ثابت من الأجداد
أبو جناب وأبو الزبير ... والحكم الفقيه أهل الخير
عباد منصور قل ابن عجلان ... وابن عبيد يونس ذو الشان
ثم أبو حرة وابن إسحاق ... حجاج أرطاة لكل مشتاق
ثم أبو سعيد البقال ... عكرمة الصغير يا نقال
ثم ابن واقد حصين المروزي ... وابن أبي عروبة اسمع تفُز
وليد مسلم كذا بقية ... في حذف واه خلة دنية

و هنا أيضا قصيدة أخرى في المدلسين لأبي محمود المقدسي تلميذ الحافظ الذهبي وجدتها ضمن مجموعة في مكتبة عارف أصول الحديث.

يقول فيها :

قتادة والحسن البصري ... حميد الطويل والتيمي
هشيم الثوري أبو الزبير ... مغيرة وابن أبي كثير
والقارئ الأعمش والزهري ... وابن جريج جابر الجعفي

سفيانهم ابن عيينة الحكم ... شريك القاضي ابن إسحاق العلم

أبو عبيد يونس سعيد ... ابن أبي عروبة تليد

وابن أبي خالد الوليد ... هو ابن مسلم كذا يزيد

وابن أبي يحيى كذا ميمون ... مع ابن واقد هو الحسين

وابن عمير وأبو إسحاقا ... وابن فضالة معاً وفاقا

وابن غياث وابن عمار عمر ... هو المقدمي شباك في الأثر

هو الطفاوي مع الأنصاري ... ابن سعيد فاعن بالأخبار

وابن أبي حبة والبقال ... مع ابن طائي من ذوي النقال

وابن أبي ثابت وابن انعم ... وابن غراب ثم مروان افهم

وطلحة ابن نافع مكحول ... ثم ابن أرطاة سويد قولوا

ثم الصريفيني شعيب الواعية ... ثم جريرهم أبو معاوية

ثم ابن منصور لمن تحققه ... ثم محمد هو ابن صدقه

وابن أبي زائدة عن عامر ... والقيد فيه ظاهر للماهر

ثم بقية عن المجهول ... ثم الضعيف جاء في المنقول

ثم أبو حرة الرقاشي ... يقول تارة بلا تحاشي

حدثنا وتارة عن الحسن ... ثم ابن عجلان عن الأعرج عن

صاحبه أبي هريرة ... وإنما يرويه عن ربيعة

ثم ابن عقبة عن الزهري روى ... بعن وقال في البخاري سوا

وقيل لم يسمعه منه فاعلم ... والحمد لله به فلنختم (45)

الخاتمة :

بعد البحث والدراسة تبين أن سعيد بن أبي عروبة من الرواة الذين أصيبوا بآفة التدليس ، ولم يؤثر التدليس علي مروياته قبولاً و ردًّا ، لأن سعيد بن أبي عروبة من المرتبة الثانية كما ذكره بذلك الحافظ ابن حجر وهو ممن اغتفر تدليسه في جنب ما روى .

---

[1]) التدليس والمدلسون ص31) .

2) التدليس والمدلسون ، المؤلف: حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي (المتوفى: 1418هـ) ، ط : مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (2 / 96 ، 97) .

[3]) لسان العرب لمؤلفه محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ط . دار صادر . بيروت ج 6 ص 86 ط . الأولي . مادة " دلس " .

4) المقنع في علوم الحديث ص 154 للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن ط . دار فواز للنشر – السعودية الطبعة الأولى ، 1413هـ تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع .

[5]) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ج 1 ص 164 . قلت أدخلا ابن الملقن والنووي تدليس التسوية بهذا التعريف في تدليس الإسناد . قال الحافظ زين الدين العراقي في التقييد والإيضاح ص 98 : وتدليس التسوية هو : أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة ، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف ، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمد المدلسُ الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه ، لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضى عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل ا هـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح تأليف الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ط . دار الفكر للنشر والتوزيع – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ، 1389هـ - 1970م تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان .

6) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ج 1 ص .167

7) المقنع في علوم الحديث ص 155.

[8]) شرح علل الترمذي (2 / 825) .

9) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص 355 .

10) السابق ص 355 .

[11]) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ج 1 ص 188 للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ط. دار الكتب العلمية – لبنان ط. الأولى 1403 هـ ، والكفاية في علم الرواية ص 356 .

[12]) حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي ، أبو أسامة ، مشهور بكنيته ثقة ثبت ربما دلس ، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره من كبار التاسعة مات سنة أحدي ومائتين وهو ابن الثمانين روى له الجماعة تقريب التهذيب ص 177 .وقال الذهبي في الكاشف ج 1 ص 348 : حجة عالم إخباري .

[13]) الكفاية في علم الرواية ص 356 ، فتح المغيث ج 1 ص 189 .

[14]) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريرا ولعله طرأ عليه : لأنه صح أنه كان يكتب من كبار الثامنة مات سنة تسع وسبعين ومائة وله إحدى وثمانون سنة روى له الجماعة . تقريب التهذيب ص 178 .

[15]) الكفاية في علم الرواية ص 356.

[16]) متفق عليه من حديث أسماء أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب المتشبع بما لا ينل وما ينهى من افتخاره الضرة ج 5 ص 2001 حديث رقم 4921 ومسلم في كتاب اللباس والزينة باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط ج 3 ص 1681 حديث رقم 2130 ، وأخرجه مسلم من حديث عائشة حديث رقم 2129 .

[17]) الكفاية في علم الرواية ص 356 .

[18]) المرجع السابق : ص 356 .

[19]) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ج 1 ص 189 .

[20]) فتح المغيث ج 1 ص 189 ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ج 2 ص 567 لمؤلفه طاهر الجزائري الدمشقي ط . مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ط. الأولى 1416هـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .

[21]) قال السخاوي في فتح المغيث ج 1 ص 189: هو الحافظ الذهبي وقال التدليس بدلا من المدلس والذهبي هو الحافظ : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي المتوفى 748هـ .

22) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " من غشنا فليس منا " ج 1 ص 99 حديث رقم 101 من حديث أبي هريرة .

23) توجيه النظر إلي أصول الأثر ج 2 ص 567 ، فتح المغيث ج 1 ص 189 .

24) الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد القشيري المصري ، ولد يوم السبت الخامس والعشرين من شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة ، بساحل مدينة ينبع من أرض الحجاز ، سمع

الكثير ، ورحل في طلب الحديث ، وخرج وصنف فيه إسنادا ومتنا مصنفات عديدة فريدة مفيدة ، وانتهت إليه رياسة العلم في زمانه ، وولي قضاء الديار المصرية سنة خمس وتسعين وستمائة ، ومشيخة دار الحديث الكاملية ، وتوفي يوم الجمعة حادي عشر من صفر سنة اثنتين وسبعمائة البداية والنهاية ج 14 ص 27 للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ط مكتبة المعارف ـ بيروت.

25) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب صاحب تاريخ بغداد ، وغيره من المصنفات ، كان من الحفاظ المتقنين ، العلماء المتبحرين ، ولم لم يكن له سوي التاريخ لكفاه ، ولد في جمادي الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة يوم الخميس لست بقين من الشهر وتوفي في يوم الاثنين سابع ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج 1 ص 92 ، 93 لمؤلفه أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ط . دار صادر ، بيروت ، تحقيق : إحسان عباس

26) فتح المغيث للسخاوي ج 1 ص 189 .

27) التقييد والإيضاح ص 97 شرح مقدمة ابن الصلاح للإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ط. دار الفكر – بيروت – لبنان ط . الأولى تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان .

28) جامع التحصيل ج 1 ص 104 لمؤلفه أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي ط . عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية 1407 هـ 1986 م تحقيق : حمدي عبد المجيد .

29) تدريب الراوي ج 1 ص 226 .

30) أبو محمد بن عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك بن طوق التغلبي البغدادي الفقيه المالكي ، كان فقيها ، أديبا ، شاعرا صنف في مذهبه كتب التلقين ، وهو مع صغر حجمه من خيار الكتب ، وأكثرها فائدة ، ولد يوم الخميس ، السابع من شوال سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة بمصر وقيل أنه توفي في شعبان في السنة المذكورة . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ج 3 ص 219 إلى 222 .

31) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ج 1 ص 361 .

32) المرجع السابق: ج 1 ص 361 .

33) قلت : كاعتراف أبي الزبير في أنه لم يسمع رواية " ألم تنزيل السجدة " ، " وتبارك الذي بيده الملك " من جابر بن عبد الله وإنما سمعها من صفوان .

34) الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 361.

35) النكت على ابن الصلاح للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ص 249 ط . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان حققه وعلق عليه مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس .

36) الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 361 .

37) النكت علي مقدمة ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ص 255 .

[38]) صحيح مسلم بشرح النووي للإمام محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النووي ولد 631 هـ المتوفى 676 هـ ط. دار التقوى للنشر والتوزيع . خرج أحاديثه : محمد عبد العظيم .

39) النكت علي مقدمة ابن الصلاح لبد الدين الزركشي ج 2 ص 93 ، وفتح المغيث للسخاوي ج 1 ص 187 .

40) النكت علي مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ص 255 .

41) المصدر السابق ص 256 ، 257 .

42) نفسه : ص 257 .

43) المتابعة : أن يتابع راويا ظن تفرده غيره ، في لفظ ما رواه أو معناه بشرط وحدة الصحابي ، وهي تامة إن حصلت للراوي نفسه وقاصرة إن حصلت لشيخه أو من فوقه مطلقا . وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك . وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل . قفو الآثر في صفوة علوم الآثر تأليف : رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب .ط. الثانية 1408هـ تحقيق /عبد الفتاح أبو غدة .ج1 ص 64

44)- الشاهد : حديث يساوي آخر أو يشبهه في المعنى فقط ، والصحابي غير واحد ، وإيراده يسمى استشهادا . نفس المصدر السابق في تعريف المتابعة ج 1 ص 64 . وأما الاعتبار : فهو هيئة التوصل للنوعين : لمتابعات والشواهد وسبر طرق الحديث لمعرفتهما فقط . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للعلامة المحدث / أحمد محمد شاكر ط. دار العقيدة ص 51 .

45) التدليس والمدلسون (8 / 92 ، 93)